وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر* الوادي
معهد العلوم الإسلامية

السنة الثالثة كتاب وسنة

مقياس: علوم القرآن

المحاضرة الثالثة

الوضع في التفسير

د. مختار قديري

السنة الجامعية: 2022/2021

الأحاديث الموضوعة في التفسير

الأحاديث الموضوعة هي شر أنواع الأحاديث الضعيفة؛ لأنه ينسب كذبًا وزورًا إلى رسول اللهﷺ وفي ذلك أسوأ العواقب، وأشنع الآثار، كما أن الأحاديث الموضوعة أخطر شيء على الإطلاق في مجال التفسير بالمأثور؛ لأنه ينسب إلى رسول اللهﷺ فيعتقد العامة صدقه فيؤمنون به؛ ويعملون بمقتضاه.

ولهذا جاءت تحذيرات النبيﷺ من أن يقال عليه ما لم يقل، وتوعده لمن يسلك هذا المسلك بنار جهنم يوم القيامة، يقولﷺ: (من تعمد عليَّ كَذِبًا؛ فليتبوأ مقعده من النار) وإن أشنع الكذب هو ما كان على رسول الله؛ إذ إن الكذب عليه ليس ككذبٍ على غيره من البشر، والكذب على رسول اللهﷺ كذبٌ على الله سبحانه، وفي هذا يقولﷺ: (إن كذبًا عليَّ ليس ككذبٍ على أحد، فَمَن كذبْ علي متعمدًا؛ فليتبوأ مقعدَهُ من النار).

وعلى هذا فما هو الحديث الموضوع ومتى نشأ الوضع في التفسير بالمأثور.

أولا: تعريف الحديث الموضوع

1. **لغة:** يأتي الوضع في اللغة بعدّة معان، منها:

الحط والخفض: يقول ابن فارس:"(وَضَعَ) الْوَاوُ وَالضَّادُ وَالْعَيْنُ، أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْخَفْضِ لِلشَّيْءِ وَحَطِّهِ".

الإسقاط: يقول ابن منظور: "وَضعَ عَنْهُ الدَّيْنَ والدمَ وَجَمِيعَ أَنواعِ الجِنايةِ يَضَعُه وَضْعاً: أَسْقَطَه عَنْهُ".

الاختلاق: يقول المرتضى: "وضع الشَّيءَ وَضعاً اخْتَلَقَهُ"،

الافتراء والكذب: قال الفيومي: " وَوَضَعَ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ افْتَرَاهُ وَكَذَّبَهُ فَالْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ".

الدناءة: يقول ابن فارس: "الْوَضِيعُ: الرَّجُلُ الدَّنِيُّ".

وعلى هذا فالوضع في اللغة يأتي بعدة معان منها: الخفض، الحط، الاسقاط، الاختلاق، الدناءة، الافتراء، الكذب، وكل هذه المعاني تصدق على الحديث الموضوع وواضعه.

2. **اصطلاحا:** هو الكَذِبُ على رسول اللهﷺ، المختلَق الذي لا يُنسب إليه بوجه، المصنُوعُ من واضعه.

وجيء في التعريف بهذه الألفاظ الثلاثة للتأكيد في التنفير منه.

3. **صور الوضع وشرح التعريف:** الحديث الموضوع هو ما نسبه الكذّابون المفترون إلى رسول اللهﷺ، أو من بعده من الصحابة والتابعين.

وإذا أطلق الحديث الموضوع دون قيد فإنه ينصرف إلى النبيﷺ، أما إذا قصد بالوضع الصحابة أو التابعين، فلابد من وضع قرينة تدل على تعيين من وقع عليه منهم؛ كذكر اسم الصحابي أو التابعي.

وهذا الحديث الموضوع سواء اختلقه الوضّاعون من عند أنفسهم ونسبوه كذبًا إلى رسول اللهﷺ أو أخذوه من كلام غيرهم من الإسرائيليات، أو حتى من كلام الصحابة، ونسبوه كذبًا إلى رسول اللهﷺ، أو من كلام التابعين أو الصوفية أو الأطباء أو الحكماء، ثم ينسبونه كذبًا للرسولﷺ ليلقى رواجًا وقبولًا.

ثانيا: نشأة الوضع في التفسير

نشأ الوضع في التفسير مع نشأة الوضع في الحديث؛ لأن التفسير والحديث كانا مزيجًا لا يستقل أحدهما عن الآخر؛ فكما نجد الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، وفي رواية من هو موثوق به، ومن هو مشكوك فيه، ومن عرف بالوضع نجد مثل ذلك فيما روي من التفسير، ومن روى من المفسرين.

ويُرجع العلماء مبدا ظهور الوضع في الحديث إلى سنة أربعين، أو إحدى وأربعين من الهجرة، أي أواخر عصر الخلفاء الراشدين وأوائل عصر بني أمية حين وقعت الفتنة بين المسلمين، وقتل سيدنا عثمانﷺ واختلف المسلمون سياسيًّا، وتفرقوا إلى شيعة وخوارج وجمهور أهل السنة، والخوارج يعادون الشيعة، وهناك فرق أخرى.

ووجد من أهل البدع من روجوا بدعهم وتعصبوا لأهوائهم، ودخل في الإسلام ناس من أهل البدع، ومن أبطن الكفر والتحق بالإسلام، ومنهم من أخفى إسلامه بغرض الكيد للإسلام، وتضليل أهله، فوضعوا الروايات الباطلة؛ ليصلوا بها إلى أغراضِهم السيئة ولينتصروا لفرقِهم ويؤيدوا مذاهبهم، واستمرت حركة الوضع تتضخم، وفشا الكذب وانتشر حتى امتلأت كتب التفسير وغيرها بالأباطيل.

والتحديد المذكور يعود لظهور الوضع في الحديث، أما الكذب على رسول اللهﷺ، فقد كان قبل التاريخ، حتى في زمنهﷺ، ويدل على ذلك الحادثة التي كامن سببا في قولهﷺ: (من تعمد عليَّ كَذِبًا؛ فليتبوأ مقعده من النار)، وغيرها من الحوادث.

ثالثا: أسباب الوضع على رسول اللهﷺ في التفسير

وهي كثيرة؛ نذكر منها:

4. **الكيد للإسلام والمسلمين**: من أسباب الوضع في التفسير ما قصده أعداء الإسلام الذين اندَّسوا بين أبنائه متظاهرين بالإسلام، من الكيد له ولأهله، فعمدوا إلى الدس والوضع في التفسير بعد أن عجزوا عن أن ينالوا من هذا الدين عن طريق الحرب والقوة، أو عن طريق البرهان والحُجَّة، ومن أمثلة ذلك: الحديث الموضوع "أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله"، والحديث الموضوع:"البادنجان شفاء من كل داء"؛ "النظر إلى الوجه الجميل عبادة"....

5. **التعصب المذهبي**: فإنَّ ما جَدَّ من افتراق الأُمة إلى شيعة تطرَّفوا في حب عليّ، وخوارج انصرفوا عنه وناصبوه العداء، وجمهور المسلمين الذين وقفوا بجانب هاتين الطائفتين بدون أن يمسهم شيء من ابتداع التشيع أو الخروج، جعل كل طائفة من هذه الطوائف تحاول بكل جهودها أن تؤيد مذهبها بشيء من القرآن، فنسب الشيعة إلى النبيﷺ، وإلى عليّ وغيره من أهل البيت رضي الله عنهم أقوالاً كثيرة من التفسير تشهد لمذهبهم. كما وضع الخوارج كثيراً من التفسير الذي يشهد لمذهبهم، ونسبوه إلى النبيﷺ أو إلى أحد أصحابه، وكان قصد كل فريق من نسبة هذه الموضوعات إلى النبيﷺ أو إلى أحد أصحابه، الترويج للمروى، والإمعان في التدليس، فإن نسبة المروى إلى الرسول عليه الصلاة والسلام أو إلى أحد الصحابة، تورث المروى ثقة وقبولاً. لا يوجد شيء منهما عندما يُنسب المروى لغير النبي عليه الصلاة والسلام أو لغير صحابي.

6. **التعصب السياسي**: نجد اللون السياسي في هذا العصر يترك له أثراً بَيِّناً في وضع التفسير، ويُلاحَظ أن المروى عن عليّ وابن عباس رضي الله عنهما قد جاوز حد الكثرة، مما يجعلنا نميل إلى القول بأنه قد وُضع عليهما في التفسير

أكثر مما وُضِع على غيرهما، والسبب في ذلك أنَّ علياً وابن عباس رضي الله عنهما من بيت النبوة، فالوضع عليهما يُكسب الموضوع ثقة وقبولاً، وتقديساً ورواجاً، مما لا يكون لشيء مما يُنسب إلى غيرهما.

وفوق هذا فقد كان لعليّ من الشيعة ما ليس لغيره، فنسبوا إليه من القول في التفسير ما يظنون أنه يُعلي من قدره، ويرفع من شأنه. وابن عباس كان من نسله الخلفاء العباسيون، فوُجِد من الناس مَنْ تزَّلف إليهم، وتقرَّب بكثرة ما يرويه لهم عن جدهم ابن عباس، مما يدل على أن اللون السياسي كان له أثر ظاهر في وضع التفسير.

7. التعصب العنصري: ومن ذلك التعصب للجنس والقبيلة والبلد واللغة، فنجد مثلا فرقة الشعوبية التي تحقر أمر العرب، وضعت أحاديث كثيرة تفضل فيها العجم على العرب، وقد نشأت هذه الفرقة في أواخر العهد الأموي، وقويت في عهد الخلفاء العباسيين، الشعوبية وضعوا بعض الأحاديث في تفضيل الفرس على العرب، وفي تفضيل بلدانهم، وعلمائهم وكذلك اللغة الفارسية مع غيرها مثل حديث : "إن كلام الله حول العرش بالفارسية، وإن الله إذا أوحى بأمر فيه شدة أوحاه بالعربية "، قال الشوكاني :هذا الحديث رواه ابن عدي عن أبي أمامة مرفوعًا، وهو موضوع وباطل، لا أصل له، وكل ما ورد في هذا المعنى فهو موضوع، ومن زعم غير ذلك فقد تعسف.

8. التعصب المذهبي الفقهي الممقوت: فالتعصب ينتج عن الجهل حيث لم يأخذ أصحاب التعصب المذهبي الفقهي بالمبدأ المتفق عليه بين أئمة الفقه، ونادى به كل صاحب مذهب، وهو إذا صح الحديث فهو مذهبي؛ لم يأخذوا بهذا الكلام. فالتعصب الممقوت قد يدفع بعض أصحاب التعصب المذهبي إلي وضع أحاديث تؤيد وتشهد لهم بصحة ما يرون.

9. استرضاء الخلفاء والحكام: كان وعاظ السلاطين أساطين هذا الباب، فقد بلغ الأمر ببعض النفوس الضعيفة إلى وضع الأحاديث بغية التقرب إلى الحكام بما يوافق هواهم؛ ومن ذلك ما روي عن غياث بن إبراهيم حيث وضع للمهدي في حديث: "لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح" فزاد فيه كلمة أو جناح، والحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام؛ فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها، وقال: أنا حملته على ذلك؛ يعني أدرك هذا الأمير أن الحديث زيد فيه، وكذب فيه بزيادة لفظ أو جناح.

10. الرغبة في الخير مع الجهل في الدين: كان بعض أهل الزهد والصلاح ممن غفلوا عن الحفظ والتمييز، يضعون الحديث في الترغيب والترهيب احتسابا للأجر عند ورغبة في حث الناس عن الخير واجتناب المعاصي، كما وضع نوح بن مريم أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة، لأنهم لما رأوا الناس قد انصرفوا عن القرآن، أرادوا أن يعيدوهم إليه، وإن كان هذا العمل عن حسن نية، فإنه غير مقبول، ولنصوص الشرعية فيها من الترغيب والترهيب ما يجعلنا في غنًى عن هذا الكذب على رسول اللهﷺ.

11. قصد الشهرة والتميّز على الأقران: وهذا ما يفعله الذين يريدون أن يتميّزوا بعلو الاسناد، أو كثرة الشيوخ ونحو ذلك، فيركبون بعض الأحاديث ويضعونها لأجل ذلك.

12. الاختلاط: كان من المحدثين قوم ثقات لكن اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم فخلطوا في الرواية، فكان الوضع يقع منهم لا عن تعمد.

رابعا: حكم رواية الحديث الموضوع

إذا كانت هذه الأحاديث الموضوعة بهذه الكثرة، على اختلاف أسبابها، وعلى اختلاف علامات الوضع، فهل يجوز روايةُ الحديث الموضوع؟

اتفق العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع، فلا تحلّ روايته لأحد علم حاله وعرف أنه موضوع، إلا مبيّنا حاله والنص على وضعه وكذبه، حتى لا يعتقد الناس في صحته، ويعملون بمقتضاه، ومن لم يبيّن حال روايته ووضعه فهو داخل في الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول اللهﷺ لقولهﷺ: «من حَدَّث عنِّي بحديثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أحدُ الكَاذِبِين».

خامسا: أثر الوضع في التفسير

كان من وراء هذه الكثرة التي دخلت في التفسير ودُسَّت عليه، أن ضاع كثير من هذا التراث العظيم الذي خلَّفه لنا أعلام المفسِّرين من السَلَف، لأن ما أحاط به من شكوك، أفقدنا الثقة به، وجعلنا نرد كل رواية تطرَّق إليها شيء من الضعف، وربما كانت صحيحة في ذاتها.

كما أن اختلاط الصحيح من هذه الروايات بالسقيم منها، جعل بعض مَنْ ينظر فيها وليس عنده القدرة على التمييز بين الصحيح والعليل، ينظر إلى جميع ما رُوِيَ بعين واحدة، فيحكم على الجميع بالصحة، وربما وَجَد من ذلك روايتين متناقضتين عن مفسِّر واحد فيتهمه بالتناقض في قوله، ويتهم المسلمين بقبول هذه الروايات المتناقضة المتضاربة، ومن أمثلة ذلك قول المستشرق "جولدزيهر" في كتابه المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن عند كلامه على الإسناد وما وقع فيه من اللعب والخداع: " فإنه قد تُروى عن الصحابة في تفسير الموضوع الواحد آراء متخالفة وفى أغلب الأحيان يناقض بعضها بعضاً من جهة، ومن جهة أخرى فقد تُنسب للصحابي الواحد في معنى الكلمة الواحدة أو الجملة كلها آراء مختلفة، وبناء على ذلك، يُعتبر التفسير الذي يخالف بعضه بعضاً، والمناقض بعضه بعضاً، مساوياً للتفسير بالعلم".

سادسا: اختلاف ضرر الوضع

ضرر الحديث الموضوع واضح كما بيّنا، لكن يختلف هذا الضرر بحسب الوضاعين، فأشد هذه الأصناف ضررا أهل الزهد؛ كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح، ثم المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس إلى النبيﷺ، أما باقي الأصناف؛ كالزنادقة فالأمر فيهم أسهل؛ لأن كون تلك الأحاديث كذبا لا تخفى إلا على الأغبياء، وكذا أهل الأهواء من الرافضة والمجسمة والقدرية في شد بدعهم، وأمر أصحاب الأمراء والقصاص أظهر؛ لأنهم في الغالب ليسوا من أهل الحديث.

وأخفى الأصناف من لم يتعمد الوضع، مع الوصف بالصدق؛ كمن يغلط فيضيف إلى النبيﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن تدخل عليه آفة في حفظه، أو في كتابه، أو في بصره، فيروي ما ليس من حديثه غالطا، فإن الضرر بهم شديد لدقة استخراج ذلك إلا من الأئمة النقاد، ومن أمثلة من يضع كلامه أو كلام غيره كثيرة؛ كحديث: (المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء) ؛ فإن هذا لا يصح رفعه إلى النبيﷺ، بل هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب أو غيره.

سابعا: قيمة التفسير الموضوع

ثم إن هذا التفسير الموضوع، لو نظرنا إليه من ناحيته الذاتية بصرف النظر عن ناحيته الإسنادية، لوجدنا أنه لا يخلو من قيمته العلمية، لأنه مهما كثر الوضع في التفسير فإن الوضع ينصب على الرواية نفسها، أما التفسير في حد ذاته فليس دائماً أمراً خيالياً بعيداً عن الآية، وإنما هو – في كثير من الأحيان – نتيجة اجتهاد علمي له قيمته، فمثلاً مَنْ يضع في التفسير شيئاً وينسبه إلى عليّ أو إلى ابن عباس، لا يضعه على أنه مجرد قول يلقيه على عواهنه، وإنما هو رأى له، واجتهاد منه في تفسير الآية، بناه على تفكيره الشخصي، وكثيراً ما يكون صحيحاً، غاية الأمر أنه أراد لرأيه رواجاً وقبولاً، فنسبه إلى مَنْ نُسِب إليه من الصحابة. ثم إن هذا التفسير المنسوب إلى عليّ أو ابن عباس لم يفقد شيئاً من قيمته العلمية غالباً، وإنما الشيء الذي لا قيمة له فيه هو نسبته إلى عليّ أو ابن عباس.

فالموضوع من التفسير لم يكن مجرد خيال أو وهم خُلِق خلقاً، بل له أساس ما، يهم الناظر في التفسير درسه وبحثه، وله قيمته الذاتية وإن لم يكن له قيمته الإسنادية.

ثامنا: نماذج من الآثار والأحاديث الموضوعة في التفسير

سنحاول بيان بعض النماذج من الأحاديث الموضوعة في التفسير، حتى تتضح الصورة، وذلك من خلال:

1. الآثار والأحاديث الموضوعة في فضائل سور القرآن:

معظم ما أورده المفسرون في فضلِ سورِ القرآنِ أحاديث موضوعة، وهناك بعض السور فقط التي صحّ في فضلها أحاديث بيّنها الإمام السيوطي، ونحن إذا رجعنا إلى هذه الأحاديث سنرى أنها صحيحة في بعض السّور، وقليل من الآيات.

فالحديث الذي شَمَلَ كُلَّ السورِ المائة والأربع عشرة سورة، الحديث المشهور المروي عن أُبيّ بن كعب هو حديث موضوع، والأحاديث التي وردت وصحَّتْ في فضائل بعض السّور، هي كما بيّنَهَا الإمام السيوطي، بقوله :"واعلم أن السّورَ التي صَحَّتْ الأحاديث في فضلها هي الفاتحة، والزهراوان(البقرة وال عمران)، وسورة الأنعام، والسبع الطوال، وهي البقرة وأل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف وبراءة أو الأنفال مع براءة، على كل حال مجملًا، وسورة الكهف، وسورةُ يس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتين، وما عداها لم يصح فيه شيء".

فمن الأحاديث الموضوعة في فضائل السور؛ ما ذكره أبو السعود، وعند الانتهاء من سورة "يونس "، ذكر حديث في فضلها ورفعه إلى النبيﷺ: "من قرأ سورة يونس، أعطيَ لَهُ من الأجرِ عشرَ حسناتِ، بعدد من صدق يونس، وكذب به، وبعدد من غرق مع فرعون".

2. الآثار والأحاديث الموضوعة والضعيفة في أسباب نزول الآيات:

نَرى كثيرًا من المفسرين حول الموضوع والضعيف من أسباب النزول، قد أوردوا كثيرًا من الأسباب، فذكَرُوا في تفاسيرهم أسبابًا للنزول، ولم يلتزموا الصحة فيما ذكروهُ من أسباب، بل إنهم سودوا كتبهم بما هو ضعيف السند، أو واهي الأساس، وربما ذكروا ما يتعارض مع نصٍّ من نصوص الإسلام، أو يتنافى مع الإجماع.

من تلك الروايات في قوله –سبحانه وتعالى -حول هذه الآية: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ هود: 5 ، قال أبو السعود عند تفسير هذه الآية: روي عن بن عباس – رضي الله عنهما– أنها نزلت في الأخنس بن شريق، وكان رجلًا حلوَ المنطق حسنَ السياق للحديث، يُظْهِرُ لرسول اللهﷺ المحبة، ويضمر في قلبه الحقد والبغضاء، هذا السبب ذكره الواحدي عن الكلبي بدون إسناد، والكلبي هذا متهم بالكذب

من علماء الجرح والتعديل، قال أبو النضر :الكلبي تركه يحي بن معين، وابن مهدي، ثم قال البخاري :قال علي: حدثنا يحي عن سفيان، قال لي الكلبي :كل ما حدثتك عن أبي صالح، فهو كذب .انظر :ميزان الاعتدال للذهبي، وذكره أيضًا ابن الجوزي في الموضوعات في تفسيره زاد المسير وبيَّن أنه حديث ضعيف، وقال :رواه أبو صالح عن ابن عباس –رضي الله عنهما - ومعلوم: أن طريق أبي صالح عن ابن عباس من أوهى الطرق.

وقال الحافظ ابن حجر :إن ما ذكره أبو السعود سبب في نزول الآية، وفي أنها نزلت في المنافقين بعيدٌ جدًّا عن الصواب؛ لأن الآية مكيةٌ، والنفاق إنما حدثَ بالمدينةِ، فكيف يتسنَّى القول :بأنها نزلت با لمنافقين، هذا ما أورده البعض.

في قوله –جل وعلا: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ (الرعد: 31)، قال أبو السعود في سبب نزول هذه الآية، قيل :إن أبا جهل وأضرابه قالوا لرسول اللهﷺ: " إن كنت نبيًّا سَيِّر بقرآنك الجبال عن مكة، حتى تتسع لنا، ونتخذ فيها البساتين والقطائع، وقد سُخِّرَتْ لداود–عليه السلام– فلست بأهون على الله منه، إن كنت نبيًّا كما زعمت، أو سخر لنا به الريح كما سخرت لسليمان –عليه السلام– لنتَّجِرَ عليها إلى الشام؛ فقد شق علينا قطع المسافة البعيدة، أو ابعث لنا رجلين أو ثلاثة ممن مات من آبائنا "فنزلت الآية.

قال عنه الحافظ ابن حجر، بعد أن ذكر هذا الكلام بالنص : لم أجدْهُ بهذا السياق، وذكره الطبري ابن جرير بنحوه، حيث أخرج في تفسيره روايات عديدة حول هذا المعنى بسندٍ ضعيفٍ، وكذا الواحدي في أسبابه، بهذا المعنى مطولًا بسندٍ فيه ضعف، حيث أخرجَهُ من طريق عبد الجبار بن عمر الإيلي عن عبد الله بن عطاء عن جدته أم عطاء مولاة الزبير، فابن عمر ضعيف، عنده مناكير، كما قال عنه الإمام البخاري، وابن عطاء قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب :صدوق يخطئ ويدلس.

وإضافة إلى ما سبق :فإن السورة مدنية في قول أكثر العلماء، كذا قال صاحب الإتقان، وعلى هذا إذا كانت السورة مدنية؛ فإن ما ذكره أبو السعود سببًا لنزولِ الآية، يحول دون صحتِهِ الواقع التاريخي لزمن النزول، فسورةُ " الرعد " مدنيةٌ نزلت بالمدنية، وأبو جهل كان بمكةَ، فكيف يتسنَّى القول بأنها نزلت في أبي جهل.

أيضًا من الأسباب في قوله تبارك تعالى: "﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ الإسراء: 73 ، أوردوا في سبب نزولها أحاديث، وأسباب واهية، فهذا أبو السعود يقول :نزلت في ثقيف، إذ قالوا للنبي ﷺ: "لا ندخل في أمرك، حتى تعطينا خصالًا نفتخر بها على العرب؛ لا نحشر، ولا نعشر، ولا ننحني في صلاتنَا، وكل رِبًا لنا فهو لنا، وكل رِبًا علينا فهو موضوع عنَّا، وأن تمتعنَا باللاتِ سنة، وأن تحرم وادينا كما حرمت مكة، فإذا قالت العرب :لما فعلت؟ فقل :إن الله أمرني بذلك (تفسير أبي السعود).

هذا السبب ذكره الواحدي أيضًا في أسبابه دون سند، عن عطاء عن ابن عباس، وعنه قال الحافظ ابن حجر : لم أجده، وذكره الثعلبي عن ابن عباس من غير سند.

3. الآثار والأحاديث الموضوعة والضعيفة في ما قيل عن عقوق الوالدين:

مما قيل عن عقوق الوالدين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (الإسراء: 23، 24).

فعند تفسير هاتين الآيتين ذكر أبو السعود عددًا من الأخبار عن النبيﷺ: "رضا اللهِ في رضا الوالدين، وسُخْطُهُ في سخطهما" هذا الحديث رواه الهيثمي في (مجمع الزوائد) في رواية البزار عن ابن عمر، قال: في إسناده عصمة بن محمد، وهو متروك، وقال

يحيى بن معين عنه: إنه كذّاب يضع الحديث، هذا راوي الحديث الذي فيه عصمة بن محمد، ورواه السيوطي في (الجامع الصغير) معزو في الطبراني في (الكبير) عن ابن مسعود، وتعقبه المناوي بأن المتّهم به عصمة بن محمد كما قال الهيثمي.

وروى الترمذي في (سننه) هذا الحديث بإسناد آخر مرفوعًا وموقوفًا؛ بيد أنه رجح الموقوف فقد ثبت عنه أنه رواه من حديثِ خالد بن الحارث عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا، ثم ساقه من حديث محمد بن جعفر عن شعبة به نحوه ولم يرفعه، قال: وهذا أصح.

وهكذا رواه أصحاب شعبة عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعَهُ غير خالد بن الحارث، وهو ثقة مأمون، وهكذا يبدو أن الوقف به أشبه، وإذا علم أن الحديث موقوف فمن الخطأ رفعه كما توهّم أبو السعود وغيره، على أن في سند المرفوع ما يمنع قبوله.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والله أعلم